

أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال

أ.م.د. عبد الأمير عباس الحياي

كلية التربية / جامعة ديالى

المقدمة :-

تشكل العلاقات الموريتانية – السنغالية في ضوء المياه المشتركة من أهم القضايا الوطنية ، لأنها تعد في مقدمة الأولويات على مستوى السياسة الخارجية للبلدين نظراً لعمقها التاريخي من جهة و حساسيتها من جهة أخرى . على الرغم من إن ثوابت الوصل فيها ظلت على مر العصور أكثر بكثير من نوازع الفصل ، إلا أن هذه الثوابت لا تعني الإستقرار الحقيقي الكامل بقدر ما تعني الإنتقرار السـ حي الظاهر ، لأنه حلقة في سلسلة طويلة واحد ، لعبت العوامل الجغرافية الثابتة دوراً كبيراً في ربط حلقاتها بحيث أن دراسة الواقع القائم في حوض نهر السنغال لا تتم بمعزل عن الماضي .

إن طابع الشك و عدم الإستقرار و التآزم ظلت السمات العامة لتلك العلاقة لا سيما بعد الإستقلال لأخلصر في أخذ رنقة تماس لها علاقة بالحاضر و المستقبل (قوة المياه) التي تحمل في طياتها أبعاداً ترسم العلاقات بين البلدين القريبين في الجغرافيا و البعدين في الموحات .

و يمكن أن يظهر الخلل في العلاقات عندما تُختل موازين سياسة حسن الجوار و تختفي أسس التفاهم و الوفاق و تصبح المياه محوراً لنزاعٍ صامتٍ بين دول الجوار ، يُحدد مستقبل العلاقات بينهما .

و موضوع البحث الذي نحن بصددده هو محاولة متواضعة لإظهار الجوانب المحورية في هذه القضية و الوقوف على مراحلها الأساسية علماً أن المنهجية العلمية تفرض توفير قدر من السيادة لجميع الأطراف في إطار أمارات عربية على الضفة اليمنى للنهر (موريتانيا الحالية) و ممالك زنجية على الضفة اليسرى (السنغال الحالية) .

لقد تم تناول موضوع البحث على مشكلة يمكن الوقوف إزاءها بالسؤال

الآتي :

ما هي أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي في حوض نهر السنغال ؟

وبغية التوصل إلى رؤية واضحة لبحث هذه المشكلة فقد برزت الفرضية القائلة هل تقف وراء هذا الصراع أبعاداً إجتماعية وإقتصادية وسياسية ؟ وقد تمثل البحث بحدود مكانية وأخرى زمانية ، وإما الحدود المكانية فإنها تتعلق بالحيز الجغرافي لواد نهر السنغال بصفتيه الشمالية الموريتانية والجنوبية السنغالية ، في حين أن الحدود الزمانية يمكن تحديدها بحصول الدولتين على الإستقلال من عام (١٩٦٠) ولغاية عام (٢٠٠٦) .

وقد تضمن البحث ثلاث مباحث رئيسة ، حيث يتضمن المبحث الأول المعايير الجغرافية لنهر السنغال ، ويتحدث المبحث الثاني عن أزمة الحدود ، في حين عرض المبحث الثالث أبعاد الصراع و إستراتيجية التفاوض .

المبحث الأول

المعيار الجغرافية لنهر السنغال

١. تسمية النهر :

الإسم تحريف لاتيني للكلمة العربية صنعهاجه فقد عُرف هذا النهر بنهر صنعهاجه حتى مجيء الأستعمار الأوربي وإن الغرض من هذا التحريف هو لأجل الحصول على مكاسب متعددة أو لأمر سياسية أخرى^(١) ، وكذلك عرف النهر بتسميات أخرى منها نهر (بني الزناقية) وأما الأوربيون فكانوا لقون على النهر في بعض أدبياتهم تسمية (البحير العربية أو البحر دون أن ينسوه) ، و تكمن أهمية هذا النهر في كونه يخترق دولاً صحراوية حديثة العهد بالإستقلال ، وهي بأمس الحاجة إلى منابع المياه و مناطق الزراعة فضلاً عن حاجتها إلى مصادر توليد الطاقة^(٢).

٢. حوض النهر :

يعد إقليم النهر جزء من منحة جغرافية طبيعية هي منحة حوض نهر السنغال بأكملها وتمتد من منبع النهر في مرتفعات (فولتا جالوك Follta Djalok) في غينيا ، ولغاية مصبه في السنغال، ذلك بالقرب من مدينة سانت لويس (Saint Louis) و تقدر مساحة الحوض بـ (٣٤٠) ألف كم^٢ ويمتد النهر على طول (١٧٩٠) كم تـ ل عليه أربع دول هي السنغال و موريتانيا و مالي و غينيا^(٣) خارطة (١) .

وعلى الرغم من الحقائق الجغرافية إلا أن ما يشاع عن نهر السنغال بأنه نهر يمتد بين السنغال وموريتانيا ، ومن دون ذكر الدولتين الأخرين ولعل السبب في ذلك

يعود إلى أن موريتانيا و السنغال هما الدولتان الأكثر إعتماً على مياه النهر ، فضلاً عن أقرن هذا الجزء من النهرشهير كبير و ذلك لثمته بأسباب الرخاء و الحضار ، مقارنة بما حوله من الأجزاء الأخرى .

و تنقسم الأراضي على ضفتي النهر إلى ملكيات كبير تتراوح بين (٣٠٠ - ٤٠٠ هكتار و ملكيات صغير من (٣٠ - ٤٠) هكتاراً و تنعكس فائدتها على آلاف الأسر في هذه المنطقة ، و تمثل مشاريع السدود التي تم إنجازها في إطار منظمة استثمار نهر السنغال عملاً مضافاً إلى نقاط التعقيد الأخرى بين موريتانيا و السنغال التي أصبحت منذ منتصف الستينات تتنازعان السيادة على النهر

أما عرض النهر فيتراوح بين (١٠ - ٢٥) كم و أن الظروف الجيومورفولوجية هي التي تتحكم في عرض النهر من مكان لآخر و يبلغ متوسط عرض النهر حوالي (١٥) كم .

٣. التصريف المائي :

تتدفق مياه الأنهار الأفريقية إلى البحار المجاور لها عن طريق شرايين تشق طريقها من خلال الحافات الخارجية للهضبة لتصبح واضحة المعالم قبل وصولها إلى الساحل، و لكثير ما تحمل هذه الأنهار من رواسب في مياهها ، و نتيجة لضعف التيار في المجار الدنيا فقد أدى ذلك إلى تكوين جزر رملية و سدود في مناطق المصب و ظهور دلتاوات عظيمة يبلغ عرضها عشرات الكيلومترات .

كان هذا السبب الرئيس في صعوبة الملاحة النهرية أو إنشاء الموانئ البحرية ، و يلاحظ أن مورد المياه الوحيد للأنهار الأفريقية هو مياه الأم ، التي تتأثر عمليات التصريف فيها بنظام سقوط الأم ، و هذه تختلف بدورها من منطقة لأخرى (٤) .

ينبع نهر السنغال من هضبة (فولتا جالوك) التي تعد خزاناً لتقسيم المياه في غربي أفريقيا ، و يتجه النهر شمالاً و غرباً نحو المحيط الأطلسي ، و يمتاز بأحدار مجراه التدريجي في المنحدر المستوية الساحلية ، و هو قليل العمق حيث لا يتجاوز عمقه عن (٣) م ، و يمتد لمسافة تبلغ (٣٥٠) كم من المصب .

و تتكون هذه الهضبة من الصخور الرملية و التي تغذي بدورها صخور ما قبل الكامبر إلى عمق (٦٥) م ، و تنمو الحشائش على سطحها وهي منقعة تعود لرعاة قبائل الفولاني، و من الملاحظ كذلك إن الأنهار المنحدرة من هذه الهضبة قد عمقت مجاريها في الصخور الرملية و تكونت في وديانها تربة خصبة ساعدت منذ زمن بعيد على زراعة المحاصيل الغذائية من قبل أفراد الفولاني مثل البن و الموز و الحمضيات وغيرها، و في هذه المنطقة يمكن الإستفادة من انحدارات الأنهار و

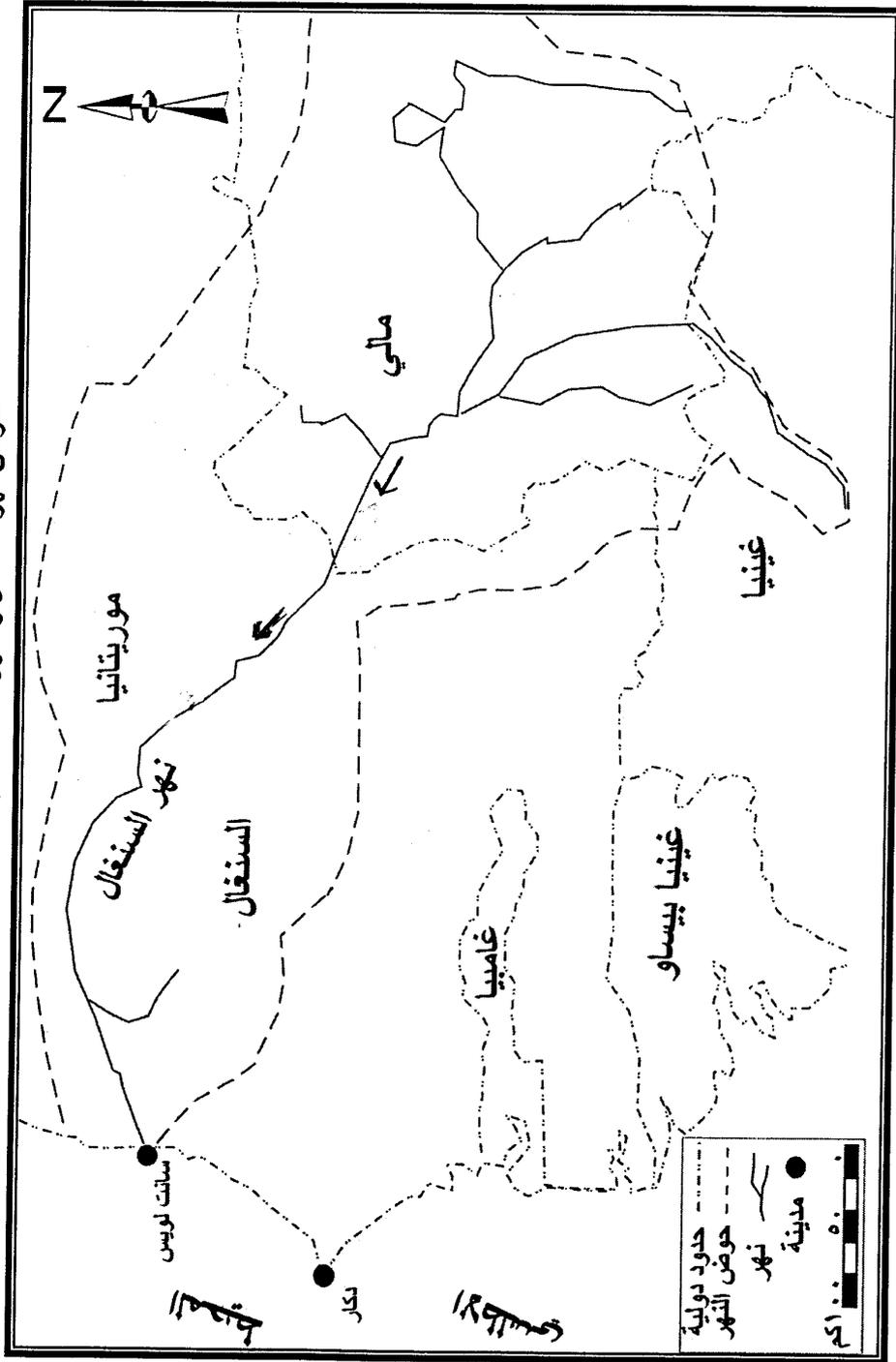
تكوين الشلالات في توليد الطاقة الكهربائية والتي غالباً ما يستفاد منها في تعدين الألمنيوم .

يبلغ متوسط ارتفاع هذه الهضبة (١٥٠٠) م ، فوق مستوى سطح البحر ، وأما سبب تكوين هذه الهضبة فيعود إلى انخفاض في المناطق المحيطة بها نتيجة لعوامل التعرية المائية والجوية وإنشاء تلك المرتفعات فوق مستوى سطح الأرض هو نتيجة لصلابتها ومقاومتها لتلك العوامل ، وقد شارك في عوامل التعرية كل من نهر النيجر والسنغال في كل من مالي و غينيا ^(٥) .

يمتاز النهر بنظام تصريف بسيط يخضع لأثر النمط المدار الموسمي التي يستمر تساقط هطول سبعة أشهر ابتداءً من شهر نيسان ولغاية تشرين الأول و تزداد هذه الأمطار في شهر تموز وأبواب كمية الأمطار التي تسقط في هذين الشهرين ما يقارب (٢٣٠) سم وتتحد من هذه الهضبة مجموعة مجاري الأنهار الضحلة حاملة معها المواد الرسوبية التي تلقيها عند مناطق المصب وتحديدياً من قبة (المانجروف) التي تستوطن فيها جماعة (الباجا) الذين يتميزون بزراعة الرز ^(٦) .

ويرتفع منسوب المياه في مجرى النهر خلال موسم الفيضان الذي يتفق مع الفصل الممير وعند إنتها غصّل الأمطار يبدأ إنخفاض منسوب النهر و تعود المياه تدريجياً من السهل الفيضي إلى النهر ، وبعدها تقوم الفروع بأداء وظيفة الروافد ، وقد يتخلف عن ذلك العديد من المستنقعات أو ذرع المينة في الوادي بإتجاه صوب المنبع ويكون أنخفاض النهر سريعاً ، بينما يكون أكثر بطيء نحو المصب .

خارطة (١)
حوض نهر السنغال والدول المطلة عليه



المصدر / http://books.nap.edu/books/0309087090/html/images/p200062c4g_5001.jpg

إن نظام تصريف النهر يمكن وصفه بأنه نظام غير منتظم وهو مرتبط ببيعة تساقط الأمطار السائد في منطقة حوضه ، وتباين كميتها تبعاً لفصول السنة بينما يصل التصريف في موسم الفيضان إلى ٤٠٠٠ م^٣/ثا ولا سيما في شهر تموز وآب ويتراجع هذا التصريف إلى عشرات الأمتار المكعبة في موسم الصيهد ، وإن متوسط التصريف أثناء الفيضان يختلف بدوره من سنة إلى أخرى.^(٧)

٤. روافد النهر :

ألروافد الكبير :

أروافد فورفول الذ يتكون من فورفول الابيض وفورفول الاسودوالواد الاخضر ، وتبلغ مساحة حوض تغذيتها (١١) ألف / كم^٢ وعرض مجراها يتراوح بين (٥,٣ - ٨) كم

٢ واد فلورالذ يجر فوق التكوينات الرسوبية لمسافة تبلغ (١٠٠) كم ، وإن سهله الفيضي يعرف باسم (ديرول) والذ يبلغ طوله (١٥) كم وعرضه (٦) كم عند خط التقائه بالسهل الفيضي لنهر السنغال .

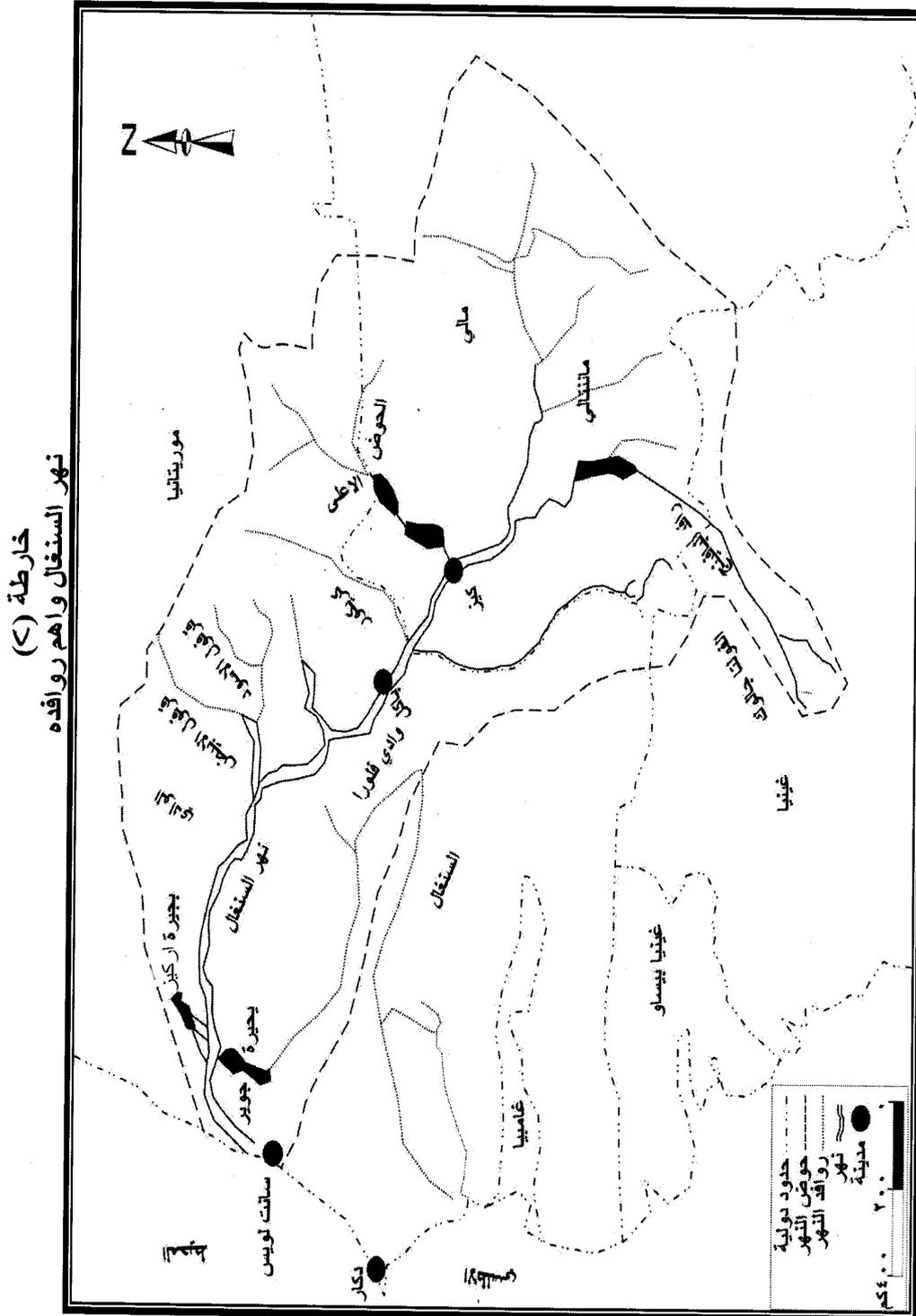
أما بالنسبة الى روافده الصغير فهي اشبه ما تكون بالأودية وتجر فيها المياه لفترة قصيرة - لا تتعدى في بعض الاحيان بضعة ايام - ومن أهم هذه الأودية واد (فارفا) الذ يلتقي بواد (فوتكو) مكوناً بذلك سهل (مقامة) الفيضي الذ يبلغ طوله (٢٥) كم ومتوسط عرضه (٥) كم .^(٨) خارطة (٢)

٥ . المشاريع التي اقيمت على النهر :

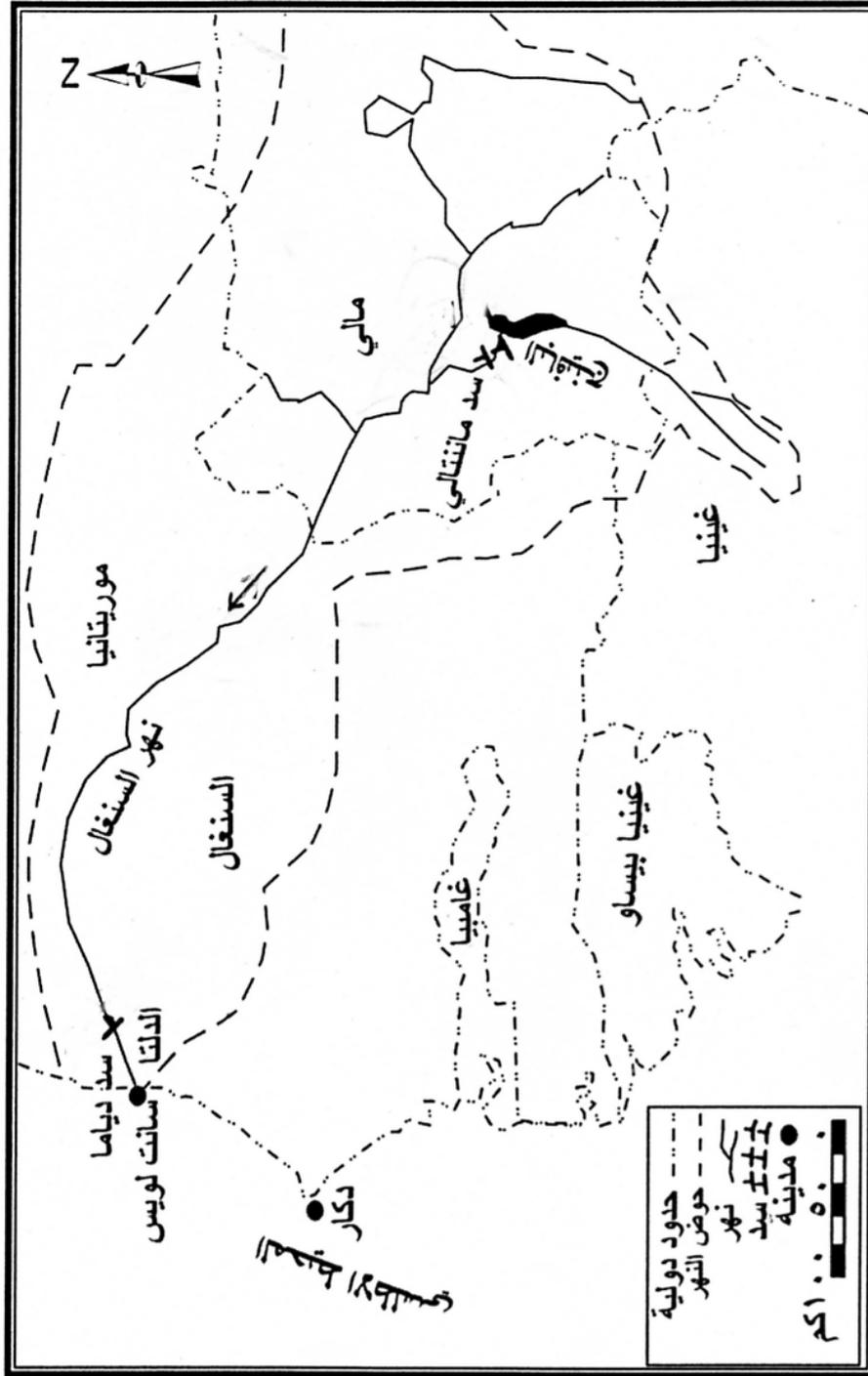
إن من أهم المشاريع التي أنجزت على النهر هو مشروع استغلال مياه نهر السنغال ،الذ دخل حيز التنفيذ العملي ، بعد اتمام عملية بناء السدين اللذين يشكلان قاعدته الرئيسية وهما سد دياما (Diamo) الواقع بالقرب من سانت لويس بالسنغال في عام (١٩٨٦) ، وسد ماننتالي (Manantali) في مالي على الرافد البافينج (Bafing) في عام (١٩٨٨) خارطة (٣) ويقوم هذا المشروع على فكر التحكم بمياه النهر ذلك لغرض استغلالها اقتصادياً في مجالات (الزراعة - توليد الطاقة الكهربائية - الملاحة) .

وقد تبلورت فكر التعاون الإقليمي المشترك بين الدول الواقعة على النهر منذ السنوات الأولى لاستقلالها ، فظهرت أولاً اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السنغال سنة (١٩٦٣) ومن ثم ظهور منظمة الدول الملتزمة على نهر السنغال سنة (١٩٦٨) ثانياً والتي بدورها جمعت كل من السنغال ومالي وموريتانيا وغينيا .

ثم وضع التصور الإرشاد المتكامل لمشروع استغلال نهر السنغال في عام (١٩٧٤) ويقوم سد (دياما) بأداء وظيفتيّ الخزان والحاجز معاً وذلك لمنع تسرب المياه المالحة الى منقعة الدلتا . اما سد (ماننتالي) وهو حجر الزاوية في المشروع فوظيفته التخزين الاولي للمياه وتبلغ مساحة خزانه (٥٠٠) كم^٣ وطاقته (١١/٣) مليار م^٣ وأقيمت عندهم محطة توليد الطاقة الكهربائية التي تصل إنتاجيتها إلى (٨٠٠) مليون كيلو واط وتوزع هذه الطاقة على الدول الثلاث (مالي و السنغال و موريتانيا) .



خارطة (٣)
السدود التي أقيمت على النهر



المصدر / <http://books.nap.edu/books/0309087090/htm/images/p200062c4g 5001.jpg>

وتبلغ المساحة الكلية - التي سيسمح السدان بزراعتها - حوالي (٣٧٥) ألف هكتار يمكن توزيعها بين الدول الثلاث المستفيد من المشروع ، ولم يكن من المتصور إلا يمارس مشروع بحجمه وما سيخلفه من آثار بعيدة وفاعلة تؤثر على حوض النهر وعلى توازناته الداخلية البشرية والاقتصادية وعلى العلاقات بين جانبيه وبين الدولتين .^(٩)

وقد أنشأت المنظمة الإقليمية اتفاقية بين الدول المستفيد من هذا المشروع بهدف ضمان سلامة التعاون بينها وتظافر قواها لإنجاحه ، وتلافي الخلافات المحتملة التي قد يسببها ظهور هذا المشروع ، وفعلاً فقد أدخل المشروع يات جديد في مجالي الزراعة والرعي ، وقد كان ذلك سبباً رئيساً للأزمة بين السنغال وموريتانيا ، بحيث أصبحت هذه الأسباب لصيقة بمشروع النهر التي تختص بالتعارض الذي ظهر بين الزراعة الجديد التي أدخلها المشروع وبين الرعي التقليدي ، وإن الآثار التي ولدها هذا المشروع في المجال الزراعي نفسه كان نتيجة من قية لما أحدثه من تزايد كبير في أهمية لحوض النهر وأرضه على المستويين الحكومي والشعبي في البلدين .

إن مساعي كل من السنغال وموريتانيا من أجل زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي أدى إلى ضغط متزايد على إيرادات النهر من المياه وتساعد نظرات الشك والتوجس تجاه أ من المشروعات التي تمس تلك الإيرادات .

أما على المستوى الشعبي فإن اندفاع الأفراد والشركات الخاصة إلى هذه المنافسة كان السبب الرئيس وراء استثمار أموالهم في المشاريع الزراعية مما أدى إلى ظهور نوعين من الصراع .

أ- صراع طبقي : ويعني الصراع بين البقات الاجتماعية المختلفة في الدولتين حيث تسابقت الشركات والأفراد - القادرين مالياً - إلى استثمار أموالهم في هذه المنافسة ، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الفلاحين الذين يعتاشون على الزراعة في هذه المنافسة .

ب- صراع عرقي : ويعني الصراع بين الأعراق المختلفة التي تعيش في الدولتين :

١- بين الفلاحين الزوج سواء أكانوا موريتانيين أم سنغاليين من جهة وبين الموريتانيين العرب (البيضان) الذين أتوا حديثاً بأموالهم يستثمرونها في الزراعة ويزاحمون بها الفلاحين الزوج من جهة أخرى .

٢ بين الرعا الموريتانيين العرب الذين يأتون إلى هذه المناطق الزراعية ويسمحون لمواشيهم بأن ترعى في حقول الفلاحين الزوج .^(١٠)

المبحث الثاني

أزمة الحدود بين السنغال و موريتانيا

تعد الحدود السياسية جزءاً من الكيان السياسي القائم للدولة الحديثة ، فمنذ أن دخل الإقليم و هو أحد عناصر مكونات الدولة الثلاثة (إقليم – شعب سياد) عنصراً أساسياً في تكوين الدولة في نهاية العصور الوسطى و بداية العصور الحديثة أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم .

و على هذا الأساس فإن إقليم الدولة أصبح لا يخضع للإباد دولة واحد فقط في حين أن حدود الإقليم تعد جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها و مجال سيادتها و سيادتها .^(١)

ويقد و الخلاف الحدود بين السنغال و موريتانيا على فهمين أساسيين لقضية الحدود بشكل عام فهو حديث م ل و فهم تقليدي ، فالحدود التي تشكل في خط هندسي يفصل بين دولتين قد تبلورت مع ظهور الدولة القومية ، أما الفهم التقليدي للحدود بحسب الواقع المعيش و الذي يتناسب مع الدول الأفريقية فيتمثل في وجود منطقة حدودية (Frontier Zone) وليس في شكل خط حدود (Boundary Line) وهي الحدود التي تفهمها الشعوب الأفريقية في حياتها اليومية المعيشية و التي كانت قائم في القارة الأفريقية و الذي يقع ضمنها فيها إقليم نهر السنغال .

أولاً ترسيم الحدود النهرية وموضوع السيادة عليها :-

تؤلف الأنهار أحياناً حدوداً سياسية ذات قيمة جغرافية بوصفها ظاهرات طبيعية واضحة المعالم ويمكن إن تلعب دوراً مهماً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية بين الدول .

وتقدم الحدود النهرية أساساً واضحاً لتخيط الحدود كما مظهر طبيعي - وهي ليست بحد ذاتها أنهار حدود و إنما تعد من قعدود شأنها في ذلك شأن الجبال ، لأن وما يقع عليها وعلى ضفافها من قرى ومدن ومساكن ومزارع تمثل حدود متكاملة لما يسمى بمنطقة الحدود . إلا ان هناك بعض المشاكل التي تعترض تثبيت الحدود النهرية ومنها

١- إن للأنهار سلوكاً طبيعياً غير مستقر لأنها تغير مجاريها بشكل مستمر من خلال عمليات التعرية والإرساب التي تقوم بها ، كما يتغير حجم تصريف مياهها الذي يؤثر على سرعة ومستوى الماء في مجاريها بين فصل وآخر .

٢- إن ضحالة بعض الأنهار واتساعها يشكل عقبة أمام تحديد مواضع امتداد الحدود السياسية بين الدول المتجاور .

إن المشاكل السياسية الناجمة عن رسم الحدود النهرية هي مشابهة تماماً لما هو عليه في المناطق الجبلية ، فهل يرسم خط الحدود وسط النهر ؟ ، أم هل يسير مع إحدى الضفتين تاركاً كل النهر بجانب دولة ما ؟ أم يُرسم في منتصف الجزء العميق من النهر الصالح للملاحة^(١٢) ليق عليه مصدر لح التالوك (Tal-weg) .

وقد حددت معاهد باريس (١٩١٩ / ١٩٢٠) هذه المسألة، إذ ذكرت " إن الحد يجب أن يتفق مع الخط الأوسط في النهر غير الصالح للملاحة ومع وسط المجرى الملاحي في الأنهار الصالحة للملاحة " وأدى هذا الرأ الأخير إلى زياد تعقيد المشكلة لأنه يصعب التمييز بين الأنهار الصالحة للملاحة وغير الصالحة ، ولكي تقرر مسألة صلاحية النهر للملاحة يجب إن يؤخذ بنظر الأهمية فصول السنة ومستوى المياه في النهر وغطاس السفن وأن لا تتعرض المعاهدات إلى هذه المسائل الأخير .

ويلاحظ أن الحد السياسي الذي يسير مع إحدى ضفاف النهر يعد أكثر وضوحاً من ذلك الذي يسير مع الخط الأوسط أو المجرى الملاحي فيه ، ويؤد اتفاق الحدود مع احد ضفاف النهر إلى الإجحاف بحق الدولة الأخرى التي تستبعد من المشاركة في النهر ويترتب على ذلك حرمانها من مياه النهر أو الاستفاد منفي الر وتوليد الافة الكهربائية بالإضافة إلى عدم تمكنها من الملاحة فيه ، فضلاً عن أن صيانة ضفة النهر المجاور للدولة الأخرى تصبح مسألة صعبة للغاية كما يتفاوت النهر في حجمه من وقت لآخر .

وإذا كانت المعاهد (الحد) تنص على أنه يتفق مع منقاة الالتقاء بين اليابس و الماء فإن هذا الأمر يزداد تعقيداً ، لأن الحد لا بد أن يتغير موضعه تبعاً للتفاوت في حجم النهر فلأن النهر إذا إزدادت فيه المياه عن المتوسط العاد سينتهي بها الأمر إلى الفيضان على الجانبين و من ثم يتزحزح الحد إلى داخل أراضي الدولة المجاور ليأخذ مناطق منها ويضيفها إلى الأخرى ، كما أن طغيان المياه على أراضي الدول المجاور يعيها الحق في استخدامها فلماً بأنها محرومة منها بنص معاهد الحدود بين الدولتين .

وقد يتفق الحد السياسي مع الخط الأوسط و لكن نادراً ما يستخدم هذا التعبير في اتفاقيات الحدود و ينسب الخط الأوسط إلى السح الأفقي للنهر ، و يمكن تعريفه " بأنه الخط الذي يصل كل النقاط التي تقع على مسافة متساوية من كلا الشاطئين و يتدلب تحديد موضعه عملية حسابية دقيقة و معقد و يؤد اختياره إلى تقسيم متساو لسح الماء لا لحجمه " ومن هنا فقد برزت مشكلات معقد أمام هذا النوع من الحدود ، مثال على ذلك لو وجدت جزر في النهر فماذا سيكون موقفها ؟ هل تتبع دولة معينة أو تتبع الدولتين معاً ؟ .

ولو كان النهر صالحاً للملاحة ، وكان الحد يتفق مع الخط الأوسط فمعنى هذا أن المجرى الملاحي في النهر سيقع مع هذا الحد (الأوسط السياسي) من جهة أخرى لأنه متغير من وقت لآخر ، لأنه ليس شرطاً ضرورياً أن يتفق المجرى الملاحي مع الخط الأوسط للنهر وإلا فكيف تنظم الدول المشتركة في الحدود هذه المسألة إضافة إلى ذلك أن تحديد الخط الأوسط في مجرى النهر يستدعي الاتفاق بدقة على تحديد ضفاف النهر وهذه مسألة لا يمكن الاتفاق عليها ، لأن حجم النهر يختلف من وقت لآخر ومن ثم يتغير موضع ضفافه خاصة إذا كان السهل الفيضي متسعاً ويتضح من ذلك صعوبة الاتفاق على الخط الأوسط في النهر . (١٣)

أما الحد السياسي مع وسط المجرى الملاحي في النهر فيعد من أفضل أنواع الحدود النهرية لأنه يتيح فرصة الاستفاد للدولتين معاً من النهر في الملاحة وتوليد الكهرباء والصيد والري ويذوق هذا على بعض الأجزاء من نهر الراين والون ، وتواجه مسألة إمتداد الحد السياسي مع وسط المجرى الملاحي في النهر مشكلات كثيرة إذ يلاحظ أن المجرى الملاحي في النهر يشتمل على أعماق الأجزاء فيه وفي كثير من الأحيان لا يتفق المجرى الملاحي للنهر مع الخط الأوسط فيه فتقرب من هذا الشاطئ تكثر أخرى يبتعد عنه ، وقد تلبعت هذه الريقة مع بعض الأنهار الأفريقية في رسم الحدود السياسية بين الدول ومنها نهر السنغال .

ثانياً :- الأنهار الدولية :-

تصبح المياه وصور استغلالها محور اهتمام المجتمع الدولي ويرجع ذلك على الأقل إلى ثلاثة أسباب متداخلة مترابطة هي :

السبب الأول :- إن الازدياد بشكل هائل في جميع أنحاء العالم ، إلى درجة أنه في المستقبل غير البعيد ستصبح المياه أكثر الموارد من حيث حجمها لبعدها السلع العادية .

السبب الثاني :- إن أنشغال المجتمع الدولي حالياً بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها أبرز بشكل أكثر وضوحاً العلاقة المتبادلة بين المياه والبيئة وهذا أدى بدوره إلى الحاجة الملحة لتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه .

السبب الثالث :- إن تأكيد حق السيادة على نصيب أكبر من المياه التي تتدفق في الأنهار الدولية قد تزايد بشكل ملحوظ مما قد يفتح الباب أمام احتمال اندلاع نزاعات بين دولة وأخرى ، ومن ثم إنهيار النظام والأمن والسلام الإقليمي بأكمله . (١٤)

وقد حظى الاهتمام العام بوضع تعريف عام للنهر الدولي وإيجاد قواعد مقبولة دولياً لاستغلال مياه الأنهار الدولية ، ويعود أول تعريف للنهر الدولي إلى إتفاقية فيينا

عام (١٨١٥) الذي ينص على أن النهر الدولي هو الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر أو يفصل بين هذه الأراضي .

كما تجمع جميع الوثائق القانونية على أن المجرى المائي هو الذي تقع أجزاءه في دول مختلفة و الذي يشمل المياه السحية و الجوفية و التي تشكل بحكم علاقتها البيعية ببعضها البعض كلاً واحداً و تتدفق صوب نقطة وصول مشتركة ، وإن هذا التعريف قد تضمن جميع التعريفات المتداولة سابقاً في هذا المجال كالأنهار الدولية و الميعاب للحدود و الأنهار المتاخمة و الأنهار التعايقية سابقاً و إن هذه الأنهار بجميعها تمثل المجرى المائية .^(١٥)

كما إن القانون الدولي يلزم الدول المتشاطئة العليا بحقوق الدول المتشاطئة السفلى وهي الرفع الضعيف بحكم موقعها الجغرافي لضمان حقوقها في مياه النهر ، و بأستعراض بسيط لجميع الاتفاقيات الدولية سواء العامة منها أو الخاصة و التي عقدت لتنظيم استعمال مياه الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ، يمكن التوصل لاص قاعد عريضة تثبت ضمان حقوق الدول المتشاطئة في مياه النهر الدولي .

و قد حرصت هذه الاتفاقيات و المعاهدات الدولية إلى ضمان حقوق الدول المتشاطئة عن طريق النص من خلال منع الدول من القيام بمشروعات تستغل مياه النهر من دون أخذ موافقة الدول المعنية فضلاً عن التأكيد على وجوب احترام حقوق الدول المتشاطئة الأخرى و توزيع المياه بينها للحيلولة دون أستئثار بعضها بحقوق البعض الآخر أو الإضرار به .^(١٦)

و إن دلاً مما سبق نجد أن نهر السنغال يعد من الأنهار الدولية المهمة ، و أن كل دولة تتمتع بحقوقها الكاملة في إستغلال المياه الدولية التي تجر في أراضيها لكونها متساوية في السيادة مع بقية الدول الأخرى و التي يخترقها نهر دولي ، و يشتق هذا الأساس من طبيعة القانون الدولي الذي يعتمد على تعايش الدول و تمتعها بالمساواة في إستغلال ثرواتها البيعية .

ثالثاً :- الموقف السنغالي من أزمة الحدود :-

عندما نشب الصراع بين السنغال وموريتانيا نتيجة لأسباب كثيرة ظهرت على السطح - و من أهمها مشكلة الحدود بين الدولتين ، وقد أُلحِقَ الموقف السنغالي من إن أراضي حوض نهر السنغال بجانبه ، بل كل الأراضي التي تتشكل منها موريتانيا

كانت تقاها الشعوب السوداء منذ فجر التاريخ وحتى قدوم حركة المرابدين بحيث أن النهر لم يكن يمثل في أوقات فاصلاً وإنما عموداً فقرياً للمدنية بأسرها .

وفي الحقبة الاستعمارية الماضية لم تتبلور موريتانيا في حدودها الحالية مع السنغال إلا في عام (١٩٠٠) وكانت من قبل جزءاً من السنغال ويستشهد أصحاب هذا الرأي بمرسوم ١٩٣٣/١٢/٨ الذي غير أساس تعيين حدود النهر إلى الضفة اليمنى وبعض القرارات الفرنسية السابقة لهذا المرسوم منها :-

- القرار الملكي الفرنسي في ٧ أيلول عام (١٩٤٠) بإنهاء أجهز مستعمر السنغال ولا يتضمن شيئاً عن حدودها الدولية .

- القرار الوزاري في ١١ أيار عام (١٨٩٥) فينشئ ثمانية دوائر لمستعمر السنغال أحدها كهديد (Kaedi) الواقعة على الضفة اليمنى للنهر بأراضي موريتانيا الحالية .

- مرسوم ٦ حزيران (١٨٩٥) ينشئ الحكومة العامة لأفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تضم كلاً من السنغال و السودان الفرنسي و غينيا الفرنسية و ساحل العاج دون أن يذكر شيئاً عن موريتانيا .^(١٧) جدول رقم (١)

إنَّ الموقف السنغالي يستند على المرسوم الفرنسي الصادر في (١٩٣٣/١٢/٨) الذي عين الحدود بين مستعمر السنغال و موريتانيا ، وقد أوضحت أن هذا الأساس قد قبلته موريتانيا ونشرته في جريدتها الرسمية كأساس لترسيم الحدود الجنوبية ، وتتجلى أهمية الاستناد إلى هذا المرسوم ؛ إذ علم أن الحدود بين الدولتين تقع بمقتضاه في جزئها الأعظم على الضفة اليمنى لنهر السنغال وليس في منتصف النهر ، مثلما جرى عليه العمل ، بوجبار أخرى ، يصبح على وفق المرسوم الصادر كل الجزء من نهر السنغال الواقع بين الدولتين ، وكذلك الجزر الصغير في مجيأه إنشاء جزير واحد ينص عليها المرسوم بالأسم داخل في إقليم السنغال .

جدول (١) المعاهدات الخاصة بموضوع النزاع بين موريتانيا و السنغال

التاريخ	الحدث
١٨٤٠/٩/٧	قرار ملكي فرنسي يتناول أراضيه مستعمر السنغال و لا يتضمن شيئاً عن حدودها الإقليمية

١٨٨٤-٨٨٥ مؤتمر برلين الذي حول قار أفريقيا خلال عشرين عاماً من انعقاده من قار مستقلة بنسبة ٩٢% إلى كيانان مستعمر بنسبة ٩٢%	
قرار وزير فرنسي ينشيء ثماني دوائر لمستعمر السنغال أحدهما دائر كهيد الواقعة على الضفة اليمنى لنهر السنغال بأراضي موريتانيا الحالية	١٨٩٥/٥/١١
مرسوم فرنسي ينشيء الحكومة العامة لأفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تضم كل من السنغال و السودان الفرنسي و غينيا الفرنسية	١٨٩٥/٦/١٦
تاريخ صدور المرسوم الفرنسي الأول الذي يعين الحدود بين المستعمرتين السنغالية و الموريتانية	١٩٠٥/٢/٢٥
تاريخ صدور المرسوم الفرنسي الثاني، الذي يعين الحدود بين المستعمرتين السنغالية و الموريتانية ، والذي جاء شارحاً المرسوم الأول .	١٩٣٣/١٢/٨
معاهد بين موريتانيا و السنغال حول الحدود بينهما	١٩٥٩/١٠/١٤
اتفاق أبرم بين موريتانيا و السنغال ، لتقنين أوضاع القبائل التي تعيش في منطقة الحدود بين الدولتين (منطقة نهر السنغال)	تشرين أول ١٩٥٩
صدر القرار (٦٦) مؤتمر القمة الأفريقي الأول بالقاهر و الذي ينص على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الأستعمار	١٧- ١٩٦٤/٧/٢١
عقدت كل من السنغال و موريتانيا و مالي اتفاقية لأستثمار مياه نهر السنغال ، و ذلك في إطار منظمة ثلاثية ، سميت منظمة أستثمار نهر السنغال OMVS	١٩٧٤/٣/١١
تعديل اتفاقية أستغلال نهر السنغال	١٩٧٥/١٢/١٦
عقدت اتفاق بين الدولتين لتنظيم حركة الرعي التقليدي بين البلدين	١٩٨١/٤/٢٣

المصدر :-

http : // WWW.Mogatel.com / Openshare / Behoth / siasia 2 / singal – Mor / seco 2 . doc cut . htm

تنص المادة الأولى من المرسوم على أن الخط الفاصل بين مستعمر السنغال و مستعمر موريتانيا يتحدد بعلامة يجب وضعها على شاطئ المحيط الأطلسي بنقطة محددة ومنها بخط يمر بواحة البحيرات الصغيرة التي يكونها نهر السنغال بضواحي مدينة (سانت لويس) حتى الضفة اليمنى للفرع الرئيسي للنهر حتى إلتقائه برافده (الفالمية) بنقطة واقعة شمال مصب (نهر الفالمية) .

إن الخلاف بين الدولتين يكمن في عدم الألتزاميين الـ رفين أثناء الممارسة الجارية بمذوق المرسوم الفرنسي الذي يعد المرجع الأساسي لترسيم الحدود بين الدول طبقاً لقرارات منظمة الوحد الأفريقية و ظهر التناقض لدى الدولتين عند تفسير هذا المرسوم بعد إستقلال الدولتين في عام (١٩٦٠).^(١٨)

و في ١٠ تشرين الثاني (١٩٨٩) أصدرت حكومة السنغال بياناً تعلن فيه تأكيد تمسكها بمرسوم (١٩٣٣/١٢/٨) ذلك بعد زيار قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي أقتراح بأنه (لا ولاية لحكومة السنغال على الضفة اليمنى للنهر ولا محل لها وفقاً لقواعد القانون الدولي) .

و أضاف قائلاً أنه حسب البسة التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية من أن موريتانيا تمتلك الضفة اليمنى بأكملها وأراضيها الزراعية و أنه لا يعتقد إنـ الب حكومة السنغال بهذا الإقليم و تتمثل أهمية بيان (١٠ تشرين/٢) في أنه يوضح رأ الحكومة السنغالية في ترسيم الحدود فهو يبين فهمها لإقامة الحدود على الضفة اليمنى للنهر عندما ينص على أن المعني بالضفة اليمنى (Mirer droite) شريط الأرض الواقع بمحاذاة النهر على جانبه الأيمن و الذي يتحدد حده الأدنى (Limite in ferieure) بالمنسوب المنخفض للمياه (basseseaux) و حده الأقصى (Limite superieure) بالمنسوب المرتفع (Haut eaux) ذلك كـ لقب طـ فـ أ خروجها من مجرى النهر وقت الفيضان .

كما أوضحت الحكومة السنغالية في بيان ١٠ تشرين الثاني رأيها في نهر السنغال و قد عدته داخلاً في جزئه الواقع بين البلدين بأكمله داخل الإقليم السنغالي ، ولم تُنكر في الوقت نفسه طابعه و نظامه الدولي المستمد من إتفاقية (١١ مارس عام ١٩٧٢) الخاصة بنظام النهر والموقعة عليها من الدول الأعضاء في منظمة إستغلال نهر السنغال و ذلك على أساس التمييز بين إقليمية النهر (Territorialisation) و بين دوليته (internationalization) حيث وضع له نظاماً دولياً ليتسنى للدول المـ لة عليه الأستفاد منه على قدم المساوا .^(١٩)

رابعاً : الموقف الموريتاني من أزمة الحدود :-

ترى موريتانيا أن النهر - كان حتى الاحتلال الفرنسي - خاضعاً بشكل مباشر لسياد الإمارات الموريتانية ، و أن الأتفاقيات التي أبرمها الهولنديون و الفرنسيون و الإنجليز خلال القرون (١٧ - ١٨ - ١٩) التي كانت تنظم المدات التجارية و الملاحة كانت أعترافاً دولياً بذلك .

ويلاحظ إن الحكام الفرنسيين في السنغال قد أصبحوا منذ سنة (١٨٥٥) عاقدين العزم على جعل النهر حداً بين موريتانيا والسنغال ، ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل عمدوا إلى إصدار سلسلة من المراسيم كان من بينها :-

مرسوم ١٩٠٤/٢/١٣ الذ عد خط الحدود من مجرى كاساك إلى مجرى كاركورو

مرسوم ١٩٠٥/٢/٢٥ الذ نص على اقتسام النهر بين البلدين

مرسوم ١٩٣٣/١٢/٨ الذ يعد مرسوماً مثيراً للجدل لأنه كان متحيزاً للسنغال حيث نص على أن خط الحدود يسير عبر الضفة اليمنى للنهر ، مما يعني أن النهر سيصبح تحت السيادة السنغالية وقد رفضته موريتانيا بشكل قاطع .

فما كان من فرنسا إلا أن جمدته تلهماد صياغته بشكل يضمن تقاسيم مياه النهر بين البلدين فضلاً عن ضمان الحقوق السيادية عليه ، وقنصت على ذلك مراسيم فرنسية لاحقة نشرت فيما بعهي الجريد الرسمية الفرنسية ، مما يعني أنها استوفت الشروط القانونية عندهم .

ان الموقف الموريتاني يقوم على التمسك بمبادئ القانون الدولي ، ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، كما جاء في قرار القمة الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية وتؤكد ذلك باتفاقية نظام النهر لمنظمة استغلال نهر السنغال .

وبمقتضى هذا المبدأ فان الحدود بين الدولتين تمر بمنصف مجرى النهر ، ولا يرى هؤلاء في حالة رفض الجانب السنغالي لهذا المذق سوى بديلاً واحداً يتمثل بحسب رأيهفي المالبية (التاريخية) ، وبذلك فان نهر السنغال يعد نهرأ موريتانياً بحكم التسمية^(٢٠).

إن اسم السنغال مشتق من كلمة (صنهاجا) وهي مجموعة قبلية موريتانية ، كما يدخل الشمال السنغالي بالضفة السنغالية للنهر في الإقليم الموريتاني استناداً إلى مراحل سابقة فيخضوعه لسياد أمراء (البراكنة) و(التراز) بها في ذلك مدينتي (سانت لويس) و (لوجا) كما أثبتت للمعاهدات المعقود بينهم وبين الأوربيين و خاصة الفرنسيين في المرحلة التي سبقت الإستعمار المباشر .

إن الموقف الموريتاني من الحدود لا ينقصه الحجج والأسانيد ، و تعد رسالة الرئيس الموريتاني السابق (المختار) في (٢٣ / نيسان / ١٩٧٥) خير مرجع في هذا الشأن ، وقد تضمنت رفض الموقف السنغالي فيما يأتي :-

١- إرجاع الأساس القانوني لتعيين الحدود إلى المرسوم الفرنسي في (١٩٠٥/٢/٢٥ الذ) عين خط الحدود بين مستعمر السنغال و موريتانيا بنهر السنغال .

٢- اعتبار مرسوم (١٩٣٣/١٢/٨) لا يصلح في أساسه لترسيم الحدود ذلك لأنعدام الأتساق في المعنى؛ إذ صدر المرسوم بغرض استيضاح مرسوم (١٩٠٥/٢/٢٥) و هو ما لم يفعله؛ إذ أنه غيّر أساس تعيين الحدود من النهر إلى الضفة اليمنى للنهر ، في الوقت الذي أمتنع فيه إلغاء مرسوم (١٩٠٥/٢/٢٥) و ظل يرجع إليه ثم لأن مرسوم (١٩٣٣/١٢/٨) لم يبق نهائياً و أهمل أهمل قانونياً من الناحية العملية والدليل على ذلك إصدار مستعمر موريتانيا العديد من القرارات الإدارية في مجال تنظيم الملاحة النهرية و صيد الأسماك و تحديد المصايد في أعوام (١٩٤٠ - ١٩٥٢) هذه الموضوعات و هو أمر يتنافى مع كون نهر السنغال نهراً سنغالياً خالصاً كما يفهم من مرسوم (١٩٣٣/١٢/٨) .

٣- تستند موريتانيا إلى ما جرى العرف و العمل الدوليان عليه في شأن ممارسة السيادة فمنذ عام (١٩٦٠) و موريتانيا تبسط سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط الذي يمر بمنتصف النهر دون منازعة أو اعتراض من السنغال .

٤- تعتمد موريتانيا في أثبات حقها في النهر على مبادئ القانون الدولي و قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة استثمار نهر السنغال ، فمبادئ القانون الدولي تقتضي (أن كل دولتين يفصل بينهما نهر أو مجرى مائي تكون حدودهما في منتصف ذلك النهر) وأن ملأ من مبادئ الأنصاف و المساواة بين الدول الملتزمة عليه كما نص القرار (١٦) الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي لأول المنعقد بالقاهر في تموز عام (١٩٦٤) ، حيث ينص على أن تتعهد جميع الدول الأعضاء على احترام الحدود القائمة بينها عندما يتم استقلالها الوطني .

٥- إعلان اتفاقية منظمة نهر السنغال في (١١) مارس عام (١٩٧٤) والتي وقعتها الدول الثلاث (السنغال - موريتانيا - مالي) و تنص في مادتها الأولى على إعلان نهر السنغال في جمهورية مالي و الجمهورية الإسلامية الموريتانية و جمهورية السنغال نهراً لها بما في ذلك روافدها المتوص الماد (٦) منه على أن الملاحة في النهر داخل الأقاليم الوطنية للدول المتعاقدة حر و مفتوحة تماماً .

كما تنص الماد (٧) منه على أن تلتزم الدول المتعاقدة على إبقاء إياها من النهر في حالة تسمح بتسيير الملاحة فيها ، كما حرصت الاتفاقية على تأكيد مبدأ المساواة بين الدول المتعاقدة .

٦- ترد موريتانيا على الحجة السنغالية التي تقوم على أساس الحق التاريخي بأن هذه الحجة تعتمد على أسلوب الانتقاء التاريخي الذي يعتمد في اختياره على فترة زمنية أو حدث تاريخي معين يناسبه ، ويمكن لموريتانيا أن تستعمل الحق و تقول أن القبائل الموريتانية ظلت تسيطر على جانبي النهر لفتترات طويلة حتى أن البرتغاليين - وهم

أول من وصل المنذقة من الأوربيين - قد أطلقوا أسم تلك القبائل و هي (صنهاجه) على ذلك النهر فسموه نهر صنهاجه ثم حرف الأسم مع مرور الزمن حتى أصبح نهر السنغال و قد أستمرت السيدر الموريتانية على النهر منذ القرن الخامس عشر ولغاية القرن العشرين .^(٢١)

المبحث الثالث

أبعاد الصراع الموريتاني - السنغالي

أولاً :- البعد الاجتماعي :-

لعل أهم ما يميز الخريفة السياسية لحوض نهر السنغال هو عدم الإستقرار على الرغم من ثباته لمدى طويلة من الزمن ، و هذا الثبات لا يعني الأستقرار الكامل ، بقدر ما يعني الإستقرار السدحي الظاهر لأنه حلقة في سلسلة طويلة واحد لعبت العوامل الجغرافية الثابتة دوراً كبيراً في ربط حلقاتها بحيث أن دراسة الواقع القائم في الحوض لا تتم بمعزل عن الماضي .

و تعد القوميات و الأقليات عنصراً فعالاً في دفع العلاقات إلى حالة التآزم و ذلك لما لها من جذور تاريخية فضلاً عما يضيفه العامل الجغرافي - كموقع الجوار - من مشكلات وخاصة في تقسيم الحدود بين دولتي الحوض ، حيث برزت مشكلة السكان من أن الجزء المعلوم من نهر السنغال بجانبه السنغالي والموريتاني ، يمكن القول مّن النهر لم يمثل حاجزاً بين البلدين على أمد من الأصد الرسمية و الشعبية بل مثلت صفته مجالاً للتواصل الذي أخذ مظاهر عديد .

فمن الناحية البشرية نجد أن السكان على ضفتي النهر ينتمون إلى نفس الأجناس و أحياناً النفس العائلات التي أنشئت إلى شدرين أحدهما سنغالي و الآخر موريتاني ، حيث تنتشر شعوب الولوف ، و اليول ، و التوكولور ، و السراكولا ، و المور على ضفتي النهر ، فضلاً عن تقارب في نسب كل جماعة إلى الأخرى بالإقليم .^(٢٢)

إن جيوبولتك الماء من حيث الواقع الإجتماعي غير متجانس حيث يسوده التوتر بين الجانبين ، وكانت للحركة السياسية لإقليم النهر في السنغال السابق التاريخي في المبالاة الحدودية بالعود إلى الوضع القائم في عام (١٨٩١) ، عندما كان الجانب الأيمن للنهر جزءاً من السنغال ، وقد استندت هذه الحركة في موقفها هذا إلى الشعور التلقائي لسكان الإقليم الذين كانت نظرتهم إلى الحدود تختلف تماماً نظر القانون الدولي الحديث لها .

فمفهوم الحدود بوصفها ما يفصل بين دولتين يعد غريباً عليهم فضلاً عن عالمهم الثقافي الذي تكيف وتحدد على أساس عوامل التواصل البيئي والاقتصاد والثقافي بين شري واد نهر السنغال وهي عوامل تحملهم على عدم الأقتناع بأن النهر يمثل حاجزاً بين كيانين متميزين بل على العكس من ذلك ، وإنما يعهمز وصل بين جزئين لنفس الكيان البيعي الواحد .

و ذكرت مجلة لوريفي (Lereveil) على لسان الحركة السياسية لإقليم النهر موقفها من قضية الحدود بقولها (لا يمكن للسكان الذين يعيشون على جانبي النهر منذ الأزل أن يعتبروا هذا النهر بمثابة حدود بين دولتين مستقلتين ، فبالنسبة إليهم تقوم الحدود على مسافة أبعد من ناحية الشمال ، حيث تبدأ أول الكتبان الرملية ، وهي حدود عرقية و عنصرية و ثقافية ، ففي الشمال يوجلبيضان الرعا وفي الجنوب الزنوج الأفارقة المستقرون ، وتؤكد الحركة على هذا العنصر والثقافة للشعوب السوداء على جانبي النهر والتي تتعكس على أسماء القرى والمدن فيها ، لمسافة بعيدة من ناحية الشمال كلها (بولاريه) أو (سونيكيه) أو (ولوفيه)^(٢٣).

وبين خوف العرب من الأقلية الزنجية و خشية الزنوج من التوجه العربي الواضح في موريتانيا و سعيها الدؤوب إلى التكتلات العربية (الجامعة العربية – اتحاد المغرب العربي) فقد شهدت الساحة الموريتانية فصولاً من الصراع الخفي والمعلن بين الحين والآخر ، ففي سنة (١٩٥٩) حينما كانت المشاورات جارية لوضع دستور للدولة أعترض الزنوج على تسمية البلاد بالجمهورية العربية الموريتانية و أقترحوا أن تسمى بالجمهورية الأفريقية الموريتانية و هذا ما رفضته الأغلبية العربية بشكل قاطع مما أفضى في النهاية إلى حل توفيقى يستند إلى الإسلام الذي هو القاسم المشترك بين الطرفين و هكذا نص الدستور في (٢١) أذار (١٩٥٩) على تسميتها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية .

و كان قرار ترسيم اللغة العربية لسنة (١٩٦٩) مناسبة عبر فيها الزنوج عن رفضهم لما أسموه بسياسة تعريب البلاد التي من شأنها أن تهدد مستقبلهم السياسي ، كما أن السنغال و على لسان رئيسها السابق (سينغور) قد طرح مسألة الحدود وحقوق الأقلية الزنجية و رد الرئيس الموريتاني السابق (المختار) على ذلك بأن موريتانيا لها أوراها الرابحة في السنغال و كان يعني بذلك جبهة تحرير (كازمانص) وأضاف قائلاً بلإلده قادر على أثار مشكل ديني في السنغال إن هي لم تكف عن إثار المشاكل العرقية في موريتانيا .

و في ظل هذا الواقع أعلن عن ميلاد جبهة تحرير الأفارقة الموريتانيين المعروفة أختصاراً بـ (FIAM) وهي منظمة عنصرية مترفة يشكل عناصرها التكاريير في المهجر عموده الفقر ، وتتخذ هذه المنظمة من باريس مقراً لها ، ومن دكار قاعد متقدمة وند لفاً لعملياتها ، وقد جاء في بيانها التأسيسي ما نصه (

أن التاريخ قد أثبت أن العلاقات بين الزوج و العرب الغازين كانت دائماً علاقات سلاح) ونص البيان على جملة من الأهداف أهمها :-

١- هير البلاد من العنصر العربي الدخيل .

٢-تشجيع هجر الزوج و أقامتهم في موريتانيا .

٣- العمل على ضرب مصالح العرب في موريتانيا و خارجها .

٤-عدم الصلا خلف الأئمة العرب .

٥-لقيام بحملة تأليب للرأ العام والمنظمات الخيرية ضد المكون العربي في موريتانيا .^(٢٤)

و كانت أحداث نيسان (١٩٨٩) مذباح رمضان الشهير في كل من دكار و نواكشوط أيداناً بأن الأمور قد تجاوزت ذاق السيد ر حيث بلغت الخسائر البشرية (١٠.٠٠٠) موريتاني في السنغال و حوالي (٦.٠٠٠) سنغالي في موريتانيا و طال التشريد و الترحيل حوالي (٢٥٠.٠٠٠) موريتاني من السنغال و (١٤٠.٠٠٠) سنغالي من موريتانيا .

و على أثر الأحداث الدامية قُعت علاقات البلدين وأغلقت الحدود طيلة ثلاث سنوات أستمرت خلالها الوساطات و المفاوضات لتعيدها في (٢٢) نيسان (١٩٩٢) دون أن يتم التوصل إلى حل يلامس جوهر الصراع في حوض النهر .

ثانياً: البعد الأقتصادي :-

من الأمور المثير للجدل عن أزمة المياه في حوض نهر السنغال أولوية العوامل الأقتصادية أو العوامل السياسية و أيهما المتغير المستقل و أيهما المتغير التابع ، فهناك بعض الآراء ترى أن ما سببته الأزمة من مشاكل سياسية ما هي إلا نتيجة للأبعاد الاقتصادية التي تتمثل في مشروعات الر و الزراعة ، في حين يرى البعض أن المشكلات السياسية بين دول الحوض ،هي التي تؤد إلى إثار المخاوف وعدم ملكانية قيام أ طرف بتهديد مصادر المياه عن طريق السدود و غيرها من الأنشاءات

ويرى الباحث إن هناك تداخل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لأن أزمة المياه هي صراع المستقبل يدعمها تورات على المستوى الإقليمي (صراعات سياسية) و على المستوى الأول (صراعات أقتصادية) تكون نقمة المياه هي المحرك الرئيسي نظراً للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم حالياً .

إن مشكلة المياه ليست مشكلة فنية بحتة ، وإنما تتعدى أبعادها الاقتصادية ذلك المجال لترتبط قضية التصحر و الجفاف الذ تشهده كثير من مناطق العالم ، وما يرتبط بهذه القضية من حدوث أزمات غذائية وفي هذا المجال ستصبح المياه بالمفهوم الأقتصادي سلعة أستراتيجية تتجاوز أهميتها النفط .

ومن بين النفاطيد لتفسير أسباب التحول في أسلوب أدار العلاقات بين موريتانيا و السنغال هو التغييرات التي أحدثتها مشروعات أستغلال نهر السنغال لا سيما بعد أكمال إنشاء سدين على النهر هما سد دياما (Diama) و يقع بالقرب من مدينة (سانت لويس) بالسنغال عام (١٩٨٦) وسد ماننتالي manan tali في مالي على أحد روافد النهر عام (١٩٨٨) حيث أتاح هذان السدان إمكانية التحكم بمياه نهر السنغال لغرض استغلاله في العديد من المشروعات كالزراعة و توليد الطاقة الكهربائية و الملاحه .

حيث قُدرت المساحة التي سيسمح السدان بزراعتها بنحو (٣٧٥.٠٠٠) هكتار يتم توزيعها بين الدول المستفيد و هي السنغال – مالي – موريتانيا و قدرت المساحة القابلة للزراعة التي يتيحها المشروع للسنغال بنحو (٢٤٠.٠٠٠) هكتار في حين تقدر المساحة بالنسبة لموريتانيا بنحو (١١٠.٠٠٠) هكتار، على الرغم من أن مشروع أستغلال النهر قد قام بالأساس على فكر دعم التعاون بين دولالنهر لتحقيق الأستفادة القصوى من موارده إلا أنه سرعان ما أتضح أنه أحد العوامل الفاعلة في تصعيد الخلافات بين السنغال و موريتانيا ذلك لأن تعاضم الأعتماذ على مياه النهر في إقامة مشروعات زراعية دائمة أدى إلى تضيق المساحةالمتاحة للرعي أمام قعان الأبل و الماشية و الأغنام فيما كان يعرف برعي الأنتجاع و للأثر من ذلك فإمصالح الرعا أصبحت تتعاض مع مصالح المزارعين الذين رأوا في تدفق تلك القعان تهديداً لزراعتهم^(٥) . يضاف إلى ذلك مساعي كل من السنغال و موريتانيا لزراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي أدى إلى ضغط متزايد على إيرادات النهر من المياه و تصاعدنظرات الشك و التوجس تجاه أ من المشروعات التي تمس تلك الإيرادات .

إن طبيعة الأزمة الراهنة في العلاقات السنغالية الموريتانية التي يكمن السبب المباشر لها في أستئناف حكومة السنغال العمل في مشروع يستهدف سحب مياه نهر السنغال إلى مجموعة من الوديان و الأحواض الجافة من خلال شق قنوات موصلة بين النهر و تلك الأحواض و البحيرات التي يشكلها النهر خلال فتر الفيضان و تجف عند إنحساره عنها .

وتبلغ مساحة تلك الأحواض نحو (٣٥٠٠) كم و حال أتمام المشروع فأنها ستسمح بإستزراع مساحات كبيرة حولها ، وهناك مشروع عجل يتمثل في شق قنا من بحير نهر السنغال (شمال شرق داكار) و ول (١٩٠) كم لتزويد العاصمة السنغالية بأحتياجاتها من المياه و إستزراع الأراضي حول تلك القنا .

و ترى موريتانيا ان تنفيذ هذين المشروعين سوف يؤد إلى الإنتقاص من حصتها من مياه نهر السنغال الذ يعد أهم مصادر المياه لموريتانيا ذات ال بيعة الصحراوية القاحلة ، وإن أكثر ما تخشاه موريتانيا من أن تسعى السنغال إلى التحكم بمياه النهر خاصة بعد تمسك حكومة السنغال بمبدأ إقليمية النهر، الذ يعني "حق الدولة التي يمر النهر بإقليمها وإستغلالها وشاءت مع مراعاة بعض القواعد المتعلقة بأستغلال موارده المائية في الأغراض المختلفة" فلك في إطار المالب السنغالية مستند في ذلك إلى مراسيم أستعمارية فرنسية ، وهنما ترفضه بشد موريتانيا ، لأنها متمسكة بقرارات منظمة الوحد الأفريقية بشأن الحفاظ على الحدود الموروثة عن الأستعمار عند إستقلال هذه الدول .

و يذكر أن المشروع السنغالي لإستثمار مياه النهر في أحياء الأحواض الجافة و شق القنا السالفة الذكر ، يحظى بدعم فني و تكنولوجي " إسرائيلى " من خلال الخبراء و المعدات التي قدمتها إسرائيل وأمدت بها السنغال في إطار التعاون المشترك للو جسده على هذا الصعيد في إقامة مزرعة نمو ذجية على مساحة (١٥٠) هكتار في مذقة (لوجا) الواقعة على مسافة (٢٠٥) كم شمال شرق العاصمة داكار ، وهي المذقة التي شهدت بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع أعاد الحيا للأحواض الجافة عبر توصيل مياه بحير نهر السنغال إلى (١٥٠) كم من هذه الوديان خلال النصف الثاني من التسعينات .^(٢٦)

وقامت موريتانيا بتنفيذ مشروع تزويد نواكشوط بمياه الشرب من نهر السنغال حيث يستهدف هذا المشروع إلى سد العجز القائم في تزويد العاصمة بمياه الشرب ، وتلبية احتياجات سكان المدينة المستقبلية فيها حتى عام (٢٠٣٠) ذلك من خلال أستغلال موريتانيا لجزء من حصتها من مياه نهر السنغال وسيسهم هذا المشروع في تحسين الظروف المعيشية والصحية لسكان مدينة نواكشوط والقرى الريفية الواقعة على مسار خط نقل المياه من النهر إلى المدينة .

ثالثاً :- البعد السياسي :-

أن ما يتعلق بالمستقبل قد يدخل ضمن باب التنبؤ والاحتمال أوقد تتحدد فيه نسب الماء والصواب ،ذلك لأن الحيا فيتور مستمر وإنها مشحونة بالتناقضات المختلفة و المستجدات المتنوعة ، لذا ينبغي وضع التصورات المستقبلية وإذلاق منها على وفق مسلمات الماضي ومدى إرتباطها بالواقع الحالي .

و يعد حل مشكلة الصراع بين موريتانيا ولسنغال ملبأ ضرورياً ، لأن مكن الصراع وباعث هذا الخلاف هو مشروع إستغلال نهر السنغال الذ أرتبط عضويأ بقضية التنمية ، على الرغم من اندفاع المئات من المواطنين الموريتانيين المقيمين في السنغال وارضارهم إلى العودة إلى موريتانيا خشية أن تتفاقم الأحداث

على نحو مشابه لما جرى في عام (١٩٨٩) من تصفيات متبادلة لرعايا كل دولة لدى الدولة الأخرى ، وعلى الرغم من قيام حكومة موريتانيا من إعا السنغاليين المقيمين في موريتانيا إسبوعيل مغادر البلاد فأن الشواهد تشير إلى صعوبة تكرار نمؤ ذج ما حدث في العام (١٩٨٩) .

و ذلك لإختلاف السياق الدولي و الإقليمي و الداخلي عبر السنوات الماضية في حين أن المنا الدولي في التسعينيات إتسم بالتوتر وعدم إتضاح الرؤية إلا أنه يميل حالياً نحو المحافظة و الإستقرار و السعي إلى ضبط الصراعات الإقليمية و منع تصاعدها لا سيمؤ أن تلك المنذقة تعمن أكثر مناطق تركز النفوذ الفرنسي .

و على الصعيد الداخلي ما زالت أحداث تجربة (١٩٨٩) ماثلة في الأذهان على مستوى الحكومات و الشعوب ، الأمر الذ يصعب معه الأقدام على تكرار تلك التجربة و التنبؤ بمسار الصراع حال الدخول فيه و ذلك لإلتحالة التحكم المنفرد في ذلك الإحتمال ، ولعل ما يدعم هذا الإحتمال هو حرص قياد كل دولة على التعامل الهادئ مع الأزمة و عدم اللجوء إلى التصعيد ، و التأكيد على عمق الروابط بين الدولتين ، فضلاً عن مشروع يتعلق بمياه النهر لا يمكن أن ينفذ بدون مشاور الدول الأعضاء منظمة أستغلال النهر و هو الأمر الذ يمثل ذو تهدئة في أتجاه حوض النهر .

أما الإحتمال الثاني فأن ترك الأزمة من دون حل قد يكون محاولة لتحقيق مكاسب مادية أو سياسية سواء من خلال تصعيد الأزمة لأحداث تماسك داخلي من جانب النظم أم لأحراج الأخير من جانب قوى المعارضة و هو أمر لن يخلو من طلب سلإعانة بهذا ال عرف أو ذاك من القوى الإقليمية و الدولية ذات المصالح الخاصة بالمنذقة .

ومن خلال هذه الزاوية يتأكد أن الأزمة الحالية بين موريتانيا و السنغال تعد نقاعاً في تاريخ العلاقات بين البلدين و لا تقتصر حدثها على المستوى الثنائي ، وإنما تتعداه لتصل إلى المستوى الإقليمي و الدولي بإعتبارها أزمة غير بسيدة ظهرت في إقليم الغرب الأفريقي ، و إنها كفيلة بتغيير طابعه العام ، ولذ أتسم حتى ذلك الحين بالهدوء و الإستقرار مقارنة بالأقاليم الأفريقية الأخرى .

كما هو الحال دائماً بالنسبة إلى كل توربين مرحلة ماضية و مرحلة راحظم يتبلور الجديد مر واحد ، وإنما تكون رويداً رويداً نتيجة لعوامل تعددت و تجمعت و تراكمت لتوفر له الأرضية الصالحة لإمكانية ظهوره التاريخي لذا لم تكن هذه الأزمة مفاجأة حقيقية و إنما كانت لبوادر قد لاحت في الأفق و تعاقبت منذ عام (١٩٨٥) مروراً بعام (١٩٨٨) و إجتدام المشكلة العرقية في موريتانيا و التعطف الذ وجدده التيار القومي الزنجي المتأرف الموريتاني في السنغال إلى أقدام الحكومة

الموريتانية على نزع حيازات من الأراضي وأخذها من يد السنغاليين الذين كانوا يستغلونها منذ القدم على الجانب الموريتاني لنهر السنغال إلى الموقف المتشدد الذي اتخذته الحكومة السنغالية إنتاجاً قوياً معان مواشي الرعاة الموريتانيين في الأراضي السنغالية ، ولدت الضغوط التي صار كل جانب يمارسها على حركة التبادل التجاري و الإنتقالات البشرية بين البلدين و المعاملات القاسية التي عامل بها رعايا الجانب الآخر .

فضلاً عن الدور الضار في العلاقات والذي قامت به قوى فاعلة دأبت في كل مناسبة على توسيع الخلاف بين الشعبين وهي تنتمي إلى معسكر الطرف في البلدين ، كما يتوضح لنا عاملاً آخر كان له الأثر في مستقبل العلاقات بين البلدين ، وهو طبيعة الموقف الذي اتخذته كل من الحكومتين الموريتانية و السنغالية إزاء التزام المتصاعد للعلاقات بين البلدين و هو موقف يتسم إجمالاً بالتعنت و التصلب و ضيق الأفق .

أن أيجاد أجابة للمستقبل من خلال الاحتمال الأول والثاني لا يخرج من باب المقترحات لتصورات مستقبلية أوأنية وهذا مرتبط بالمتغيرات والمستجدات في حوض النهر والبيئة الدولية .

الإستراتيجية التفاوضية الم لوبة في مسألة مياه نهر السنغال :-

من خلال استعراضنا لمسألة المياه ودراسة مواقف كل طرف من الأطراف المشاركة في مياه النهر يمكن أن نناقش نوع الإستراتيجية الم لوب أتباعها في المفاوضات الخاصة بمسألة المياه من خلال الاحتمالات الآتية :-

أ- هل يكون من صالح موريتانيا أو السنغال أن يتحول هذا النهر إلى مصدر صراع ؟ وهل يستدعي هذا أتباع إستراتيجية للتنافس في المفاوضات .

ب-هل يذهب الـ رفاق إلى المفاوضات بروح تعاونية للوصول إلى حل و تتبع بذلك إستراتيجية التعاون ؟ .

أ- الإستراتيجية التنافسية :-

تعني إستراتيجية الربح لأحد الـ طرفين وتسمى أيضاً بإستراتيجية مدى (when) تعتمد على رغبة كلا الـ طرفين في تحقيق أعلى المكاسب على حساب الـ طرف الآخر .

لذلك فإن النشاط الأساسي في المفاوضات يصبح محاولة لتحقيق الأهداف الخاصة على حساب الـ طرف الآخر ، و من خصائص هذه الإستراتيجية إن كل طرف يحجب

عن ال رف الآخر المعلومات و البيانات و المشاعر والأحاسيس ويظهر الت رف في السلوك العدواني إتجاه بعض أطراف التفاوض لمنع الأطراف الأخرى من تحقيق أهدافها .^(٢٧)

إن من أسباب إتباع هذا النوع من الإستراتيجيات من قبل الجانب السنغالي هو أن الجانب السنغالي كان ولا يزال قد أتخذ موقفاً صعباً في كافة أدوار التفاوض خاصة مع تمسك حكومة السنغال بمسألة إقليمية النهر، الذ يعني حق الدولة التي يمر النهر بإقليمها في إستغلاله كيف شاءت وهذا يندرج ضمن إطار المالب السنغالية، بأعتبار إن نهر السنغال بصفته السنغالية و الموريتانية أرضاً سنغالية .

وهذا ما يدعو ال رف المقابل إلى إتباع نفس الإستراتيجية؛ ذا ما ساعدتها بقية العوامل و الظروف السياسية الدولية، و في هذه الحالة إن حوض النهر سيصبح في المستقبل مصدوراً دائماً لا علاقة له بالثقافة و الحضار و حسن الجوار، وهذا يتلب موقف قو و صلب .

إلا أن من عيوب هذه الإستراتيجية في الظرف الراهن هو أن البيئة الدولية العامة غير مشجعة لصراعات مسلحة فضلاً عن أن الوطن العربي متقل بسياسات صراعية (عربية - عربية) و (عربية - دولية) .

كما أن الموقف الدولي غير مأمون الجانب، و إن جانب السنغال مرجح لدى الغرب فضلاً عن أن الصراع يتلب موارد وتوجه نحو هدف معلوم و هذا يشكل إرهاباً للدولة، لذا لا يمكن أعتقاد هذه الإستراتيجية في الظرف الراهن .

ب- الإستراتيجية التعاونية :-

و تسمى أحياناً إستراتيجية النظر بجليد، وتهدف إلى خلق جو متعاون علاقات مستمر بين ال رفين بحيث يكون كل طرف مهتم في العمل للوصول إلى إتفاق و إقامة علاقات نامية ومستمر و تتيح الفرصة لتبادل المعلومات و معرفة كل طرف للآخر من خلال الحوار .

و من مزايا إتباع هذا النوع من الإستراتيجية بين ال رفين من شأنه تنشيط التميالتعاون الإقتصاد في مجالات عديدة، ثم إن نجاحها حول منق حوض النهر إلى منق هدوء إجتماعي .^(٢٨)

إن هذه الإستراتيجية لا تسقط التنافس المرن من منق لق التعاون المتحفظ بل تؤكد على اللجوء إلى القانون الدولي الذ يعي لكل طرف حقوقاً مكتسبة في مياه النهر وهذه مسألة تاريخية يقرها القانون الدولي .

إن إستراتيجية التعاون ليست بمعنى المناور و كسب الوقت بل يمكن إعتماها موقفاً في التوصل إلى إتفاق سريع عبر الوسيلة القضائية أو القانونية لأن قضية أمن لماء هي قضية سياد ومصيرها مثل الأرض بالنسبة للدولة .

" الإستنتاجات "

إن مشكلة حوض نهر السنغال تتلب فهماً عميقاً لأبعاد هذه المشكلة ، ضرور التخيط لها على المدى القريب والبعيد بما يتناسب وحجم المشكلة و آفاق تورها والأزمات المتوقعة في المستقبل و قد جاءت بعض التورات الإقليمية على هذا الصعيد لتضاعف المشكلة و من أبرز هذه التورات الأزمات المتفجر والكامنة على ضفتي النهر التي يأتي منها السلام أو الحرب نظراً لبيعتها الخاصة ، فالأطراف المشتركة غالباً ما تتداخل فيها قضايا أخرى شائكة مثل الأقليات ، العرقية و الدينية بوصفها مناطق متفجر و قابلة للإهجار في لحظة .

و لقد عمل الجغرافيا السياسية بغير قصد على تعميق حد الخراب القادم من خلال جعل المصالح حيوية والإقتصادية والإستراتيجية تشكل ضغطاً أعلى الأطراف المتأخمة فأذا بمنابع المياه و مجاريها تثير تشابكاً في المصالح وتقرض التقاهم الحوار في وقت يصعب فيه هذا التقاهم أو الحوار أو أنه ينتمي إلى دائر سياسية لها بعض المصالح المتناقضة مع الصالح العام .

لذلك أن ظروف حوض نهر السنغال تدفع بقو إلى ضرور التعامل الشجاع مع هذه القضية من خلال ترسيم الحدود بشكل نهائي ومحدد ، تتنازل بموجبه موريتانيا عن حقوقها التاريخية على الضفة اليسرى ، وتلتزم السنغال بالكف عن المبالغة بالضفة اليمنى صيانةً لحسن الجوار و تبقى للمواثيق الدولية المتعلقة بالحدود الموروثة عن الأستعمار السابق .

وإن منق الحوار الحضار الجاد يجب أن يسود الأجواء بينهما لأن قدر الشعبين الموريتاني و السنغالي يفرض عليهما العيش بأن يكونا متجاورين و ذلك لوجود عوامل الوصل الكثير ، ومنها التاريخ المشترك و التداخل الاجتماعي والترابط الديني والمصالح الاقتصادية ، و الدولتين مالبتان بأن تكونا على مستوى كبير من تحديات المرحلة و أن تتجاوزا خلافاتهما خدمة للتواصل الحضار بين العرب و الأفارقة و خدمة للتنمية المشتركة والصالح العام و تحاشياً للحروب الأهلية التي تعصف بالعديد من دول القارة الأفريقية .

- قائمة الهوامش -

- ١- عبد العباس فضيخ الغريير و آخرون ، جغرافية الوطن العرب ، ط ١ ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ . ص ٩٩ .
- 2- Faidherbe , Le Senegal La france Dans La`faigue occidental , paries , Hachette , 1899 .
- 3- [http :// www.daralansar.com /country . asp ? id = 3²](http://www.daralansar.com/country.asp?id=3)
- ٤- أحمد نجم الدين فليجة ، أفريقية دراسة عامة إقليمية لأفريقيا غير العربية ، جامعة بغداد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ . ص ١٣٩ .
- ٥- احمد نجم الدين فليجة ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .
- ٦- وفيق الخشاب و أبراهيم المشهداني ، أفريقيا جنوب الصحراء وزار التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ص ١٩٢-١٩٣ .
- ٧- أحمد حديد ، مصبات الأنهر الأفريقية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢ ، ١٩٦٤ . ص ١٦٩ .
- ٨- محمد مدحت مصد في اقتصاديات الموارد المائية رؤية شاملة لإدارة المياه ، ط ١ ، الإصحاح الفنية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ . ص ١٣٠-١٣٣ .
- ٩- محمد عاشور ، حروب المياه تتصاعد جامعة القاهرة ، معهد الدراسات الأفريقية ، بحث منشور ، (١٩٩٦) . ص ٣-٢ .
- ١٠- منظمة أستثمار نهر السنغال القمة الرابعة عشر للمنظمة ، ٢٥/١٠/٢٠٠٦ .
- ١١- عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، جامعة بغداد ، بعة أسد ، ١٩٧٦ . ص ١١٧-١١٨ .
- ١٢- محمد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة وزار التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ . ص ١٠١-١٠٣ .
- ١٣- عز الدين علي الخيرو ، الفرات و القانون الدولي منشورات وزار الأعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٦ . ص ٣٣-٣٦ .
- ١٤- شوكت حسن ، القواعد الدولية لتنظيم أستغلال مياه الأنهار الدولية ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٢ ، ١٩٩٢ . ص ٢٦ .
- ١٥- بدر الكسم ، القواعد القانونية للأنهار الدولية ، الجمهورية العربية السورية وزار الخارجية ، ١٩٩١ . ص ١٢٨-١٣٠ .
- ١٦- حامد سلان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ . ص ٤٩٢ .

17- <http://www.fao.org/rice/2009/ar/pll.htm>

١٨- هويدا علي رومان ، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ . ص ١٦٦-١٦٩ .

١٩- أجلال محمود رأفت ، النزاع السنغالي - الموريتاني : دراسة تحليلية للمسببات ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٩٦ . ص ١٥-١٨ .

٢٠- محمد المختار بن سيد محمد الهاد ، النزاع الموريتاني السنغالي : جذوره التاريخية و نقاطه المستعصية ، جامعة نواكشوط ، (بلا تاريخ) ص ٢١ .

٢١- محمد ولد باب أحمد تـ ور الأنظمة الحزبية في موريتانيا ، ديوم عالي ، الجامعة التونسية ، ١٩٩٧ . ص ١٣ .

٢٢- أسلم محمد الهاد ، موريتانيا عبر العصور ، ط ١ ، نواكشوط ، ١٩٩٤ . ص ١١٥ .

٢٣- عدنان السيد حسين ، الجغرافية السياسية و الإقتصادية و السكانية للعام المعاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ . ص ٨٥-٨٦ .

٢٤- محمد المختار بن سيد محمد الهاد ، مصدر سابق ، ص ٢٤-٢٥ .

25- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/q-politic-9.asp>

26- www.su/va.net

٢٧- شوقي ناجي و عباس أبو التمن التفاوض مهار و إستراتيجية مـ بعة الفنون ، بغداد ، ١٩٩١ . ص ٢٨ .

٢٨- زهير العار ، مهارات التفاوض ، محل مـ بوعة المركز العربي للتخيط و التادير الإدار ، بغداد ، ١٩٩٠ .

- قائمة المصادر -

١- أحمد ، محمد ولد باب تـ ور الأنظمة الحزبية في موريتانيا ، الجامعة التونسية ، ١٩٩٧ .

٢- حسين ، عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكيه مـ بعة أسعد ، ١٩٧٦ .

٣- حسين ، عدنان السيد ، الجغرافية السياسية و الإقتصادية و السكانية للعالم المعاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٤- حديد ، أحمد ، مصبات الأنهر الأفريقية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢ ، ١٩٦٤ .

- ٥- الخشاب ، وفيق حسين و أبراهيم المشهداني ، أفريقيا جنوب الصحراء ووزار التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
- ٦- الخيرو ، عز الدين علي ، الفرات و القانون الدولي منشورات وزار الاعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٦ .
- ٧- رأفت ، أجال محمود ، النزاع السنغالي – الموريتاني دراسة تحليلية للمسببات ، الهيئة العامة للكتاب القاهر ، ١٩٩٦ .
- ٨- رومان ، هويدا علي ، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٨ القاهر ، ١٩٨٩ .
- ٩- السماك ، محمد أزهر سعيد ، الجغرافية السياسية الحديثة ووزار التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ .
- ١٠- سلان ، حامد ، القانون الدولي العام وقت السلم ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- ١١- عاشور ، محمد ، حروب المياه تتصاعد جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، بحث منشور ، (بلا تاريخ) .
- ١٢- العار ، زهير ، مهارات التفاوض مباحث م بوعة ، المركز العربي للتخطيط و الإدارة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ١٣- الغريير ، عبد العباس فضيخ و آخرون ، جغرافية الوطن العرب ، ط ١ ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .
- ١٤- فليجة ، أحمد نجم الدين ، أفريقيا دراسة عامة إقليمية لأفكار غير العربية ، جامعة بغداد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ .
- ١٥- الكسم ، بدر ، القواعد القانونية للأنتهار الدولية ، الجمهورية العربية السورية ، وزار الخارجية ، ١٩٩١ .
- ١٦- مصفى ، محمد مدحت أقتصاديات الموارد المائية رؤية شاملة لإدار المياه ، ط ١ ، الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ .
- ١٧- ناجي ، شوقي و عباس أبو التمن ، التفاوض مهار و إستراتيجية م بوعة الفنون ، بغداد ، ١٩٩١ .
- ١٨- الهاد ، محمد المختار بن سيد محمد ، النزاع الموريتاني السنغالي : جذوره التاريخية و نقاطه المستعصية ، جامعة نواكشوط ، (بلا تاريخ) .

-
- ١٩- الهاد ، أسلم محمد ، موريتانيا عبر العصور ، ط ١ ، نواكشوط ، ١٩٩٤ .
- 20- Faidherbe , Le Senegal La france Dans La`faigue occidental , paries , Hachette , 1899 .
- 21- [http :// www.daralansar.com /country . asp ? id = 3²](http://www.daralansar.com/country.asp?id=32)
- 22- [http :// www.fao.org/rice 2009/ar/pll.htm](http://www.fao.org/rice/2009/ar/pll.htm)
- 23- [http :// www.islamonline.net/iol - arabic / dowalia/q politic 9 .asp](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/q-politic-9.asp)
- 24- Philips Modern school Atlas .
- 25- www.su/va.net